الفصل التاسع

نشوء وتطور مفهوم الديمقراطية لدى الغرب

كثير من الكتاب الغربيين يؤرخون لنشوء الديمقراطية في القرن الخامس الميلادي لدى سكان مدينة أثينا وبعض المدن اليونانية الأخرى لأن مصطلح الديمقراطية استخدم لديهم لوصف تجربة نظام الحكم القصيرة في مدينتهم حيث كانت الأقلية من الأحرار تقوم بالانتخاب المباشر بواسطة نظام القرعة لاختيار مجلس الشورى وكبار الموظفين والمشرعين وأعضاء المحاكم الشعبية الذين يخضعون للحاكم الأول. ثم جاءت بعدها تجربة روما مشابهة لها لفترة قصيرة أخرى وهذه التجارب الديمقراطية اكتسبت صفتها من الكلمة اللاتينية ذاتها المكونة من كلمتين لاتينيتين هما: "ديموس" بمعنى الشعب و"كراتين" أو "كراسي" الإنجليزية بمعنى حكم. بينما يقول الدكتور نبيل الجنابي (عراقي مقيم في بريطانيا) في مقابلة فضائية، عن مشروع قاموسه إنجليزي-عربي، إن أصل الكلمة مأخوذة من اللغة العربية لأن "ديموس" أصلها محرف من كلمة "الدهماء" بمعنى الشعب وكلمة "كراتين" أصلها محرف من كلمة "كراسي" بمعنى الحكم أي حكم الدهماء أو حكم الشعب. وهو تفسير معقول لأن الكاتب الكبير عباس محمود العقاد يقول في كتابه "الثقافة العربية أسبق من ثقافة اليونان والعبريين" ما يلي: "فالأبجدية اليونانية عربية بحروفها وبمعاني تلك الحروف وأشكالها منسوبة إلى قدموس الفينيقي وهو في كتاب مؤرخهم الأكبر "هيرودوت" أول من علمهم الصناعات".

والديمقراطية اليونانية في أثينا وغيرها من المدن الأخرى ليس فيها من مفهوم الديمقراطية سوى الاسم لأنها ناشئة عن أسباب تتعلق بحماية المدن من الغزو الاستعماري الوحشي المتبادل بين القوى الإقليمية في تلك البلدان وما جاورها التي

يصبح فيها المهزوم فاقدا لحريته وأملاكه وأرضه لصالح المنتصر .فكانت الديمقراطية هي منح سكان المدن حريات متساوية ومشاركة في حكم المدينة حتى يستطيعوا الدفاع عنها .فهذا النظام الديمقراطي أشبه بالنظام القبلي الخاص بالمدن فقط ولذلك اختفت هذه الديمقراطية القبلية للمدن حينما تلاشت حدود سلطتها ضمن كيانات إقليميه أخرى. أما الغالبية العظمى من السكان هم من العبيد وبعض الأجانب الذين لا يمتلكون أية حقوق أو حريات ولا يشاركون في الحكم مطلقًا. ولذلك فهي لم تتأصل ولم تتجذر في الوعي الأوروبي ، بل يبست جذورها في وقتها. كما أن أول وثيقة بريطانية مكتوبة عن الحقوق هي "الماجناكارتا" أي "العهد الأعظم" في عام ١٢١٥م التي يتعهد فيها الملك للنبلاء الإقطاعيين باحترام إرادتهم في حقوقهم وممتلكاتهم وحرياتهم وحمايتهم منه من التعسف لأنهم يشكلون البرلمان أو مجلس الإقطاعيين الذي يشاوره الملك اختياريًا في أمور الدولة. إن جذور الديمقراطية البرلمانية الحديثة لم تبدأ إلا في القرن(١٧) السابع عشر الميلادي في إنجلترا حينما نشب النزاع بين الملك وطبقة النبلاء الإقطاعيين الذين يشكلون البرلمان على قضايا ضريبية ودينية ودستورية تتعلق بمصالحهم وسلطتهم ثم تحول لنزاع إلى حرب مسلحة قادها "كروموبل" أحد أعضاء البرلمان ضد الملك عُرفت "بالثورة المجيدة" انتهت بأن أعدم فيها الملك تشارلز الأول وحكم البرلمان بعدها البلاد بزعامة "كروموبل" أكثر من اثني عشر عامًا قبل أن يعيد كروموبل الملكية عام ١٦٨٨م بعد أن رفض تنصيب نفسه ملكًا. غير أن الملكية عادت مكسورة وضعيفة بعد أن سيطر البرلمان كاملًا على قضايا التشريع والمالية وأجبر الملك على اختيار الوزراء من البرلمان وعزلهم بموافقته وتأسست بهذا السلطة العليا للبرلمان البريطاني في الحكم وظلت عادة الإنجليز في اختيار وزرائهم من البرلمان حتى اليوم رغم ادعائهم بفصل السلطات.

ويجب أن نعلم أن البرلمان كان يخدم مصالح النبلاء الإقطاعيين فقط إذ لم تكن هناك حقوق مغترف بها لعامة الشعب البريطاني. وفي أواخر القرن(١٧) السابع عشر ظهر الفيلسوف الإنجليزي "جون لوك" الذي أعلن في أطروحته عن الحكومة المدنية "أنه يعتقد أن للناس بطبيعتهم حقوقًا وواجبات معينة مثل: الحرية والحياة وحق

الملكية. وكان لوك يقصد بالحرية المساواة السياسية. وهو يرى أن مهمة أية دولة هي حماية حقوق الناس وأن مبرر وجود أي دولة يجب أن يتمثل في قدرتها على حماية حقوق الإنسان أكثر من قدرة الأفراد على حمايتها بأنفسهم" وطالب "لوك" بعقد اجتماعي ملزم للحكام وبفصل السلطات التشريعية والتنفيذية، وقد جاء بعده في أوائل القرن(١٨) الثامن عشر المفكر الفرنسي "تشارل مونتيسيكو" الذي قام بدراسة نظم الحكم وخاصة النظام البريطاني فأكد على المطالبة بضرورة فصل السلطات الثلاث التشريعية والتنفيذية والقضائية في أي حكم كما بين بدقة عميقة ان المشكلة الأساسية في صلاح نظام الحكم هي ليست في زيادة السلطة ولكن في طريقة وأسلوب ممارسة الحكم والسلطة أي في شكل الديمقراطية وفي أواخر القرن(١٨) الثامن عشر ظهر المفكر الفرنسي "جان جاك روسو" الذي نادى بقيام الجمهورية وهاجم المجتمع والملكية الخاصة باعتبارهما من أسباب الظلم وعدم المساواة وكتب في "العقد الاجتماعي" عن الحكم وحقوق المواطنين ورسم الخطوط العريضة للنظم التي كان يعتقد انها لازمة لإقامة ديمقراطية يشارك فيها كافة المواطنين وأن القوانين يتعين عليها ان تعبر عن الإرادة العامة للشعب، وأن أي نوع من الحكم يمكن ان يكتسب الصفة الشرعية مادام النظام الاجتماعي السائد عليه إجماع عام وينبغي إصلاح النظام من خلال الإمساك بزمام المعايير الأخلاقية ومن خلال إسقاط جماعات المصالح الخاصة لكبح تدهور الدولة. كما أن روسو كان يدعو للديمقراطية المباشرة والمشاركة العامة في كل القوانين والقرارات وقد أسس بدفاعاته القوية لمفهوم الديمقراطية المباشرة في العصر الحالي.

وقد تأثرت الثورة الأمريكية بهذه الكتابات الملتهبة في القارة الأوروبية فكان لها تأثير قوي على "توماس جيفرسون" في القرن الثامن عشر ميلادي وهو يكتب إعلان استقلال أمريكا عن بريطانيا حين قرر مندوبو المستعمرات الأمريكية في الإعلان: "نحن نعتبر هذه الحقائق بديهية: إن الناس جميعًا خلقوا متساويين، وأن خالقهم حباهم بحقوق لا يجوز الافتئات عليها، وأن من هذه الحقوق حق الحياة، والحرية، والسعي وراء السعادة، وإنه تأمينًا لهذه الحقوق فقد أنشئت الحكومات مستمدة

سلطاتها العادلة من موافقة المحكومين". وبهذا فإن الثورة الأمريكية قد وضعت أول دستور مكتوب للديمقراطية الغربية عام ١٧٨٧م كما وضعت دساتير لولاياتها الفيدرالية، لكن السود المستعبدين لم يحرروا أو يحصلوا على حق المواطنة دستوريًا إلا بعد الحرب الأهلية الأمريكية عام ١٨٦٥م. غير أن الثورة الفرنسية في عام ١٧٨٩م التي أعلنت كثيرًا من حقوق الإنسان ورفعت شعار "الحرية والأخوة والمساواة" قد أحدثت تغييرات تشريعية وغيرت وجه الحكم في أوروبا التي كان يسودها النظام الإقطاعي الملكي.

أما في بريطانيا فقد استمر البرلمان حاكمًا بأمره حتى صدر قانون الإصلاح عام ١٨٣٢م الذي وسع حق الانتخاب لفئة صغيرة من الطبقة الوسطى وطوال القرن التاسع عشر كانت سلطات مجلس اللوردات القوي تضعف وتتآكل أمام قوة وتنامي سلطات مجلس العموم المنتخب مع أن حق الانتخاب لم يكن ممنوحًا لكافة الرجال البالغين سوى في عام ١٩١٨م، كما لم تمنح النساء نفس الحق إلا في عام ١٩٢٨م أي إن حق المشاركة السياسية لم يطبق سوى في أوائل القرن العشرين. إن الديمقراطية شكلًا ومضمونًا لم تطبق بتكامل بين أساسياتها في أوروبا وأمريكا إلا في منتصف القرن العشرين تحت تأثير الديمقراطية الاقتصادية التي أعلنتها الثورة البلشفية في روسيا وأحزابها الشيوعية في أوروبا الشرقية والصين وغيرها من بلدان العالم. وإذا كانت بريطانيا سباقة إلى تطوير شكل الديمقراطية في أساليب الحكم الدستوري فإن فرنسا كانت سباقة إلى تطوير مضمون الديمقراطية فيما يتعلق بحقوق الإنسان، كما أن الثورة الأمريكية للاستقلال جمعت جزئيًا بين مضمون وشكل الديمقراطية للجنس الأبيض فقط. غير أن التدرج التطبيقي للديمقراطية في بريطانيا يجعلها اليوم في مقدمة الدول الديمقراطية على شعبها في العالم شكلًا ومضمونًا، كما أنها أكثر ثباتًا واستقرارًا رغم إنها بغير دستور مكتوب. وتتفاوت الديمقراطيات الغربية في تفاصيلها ومستوياتها بدرجات مختلفة في الدول الأوروبية غير أنها قائمة على أسس قوية قابلة للنمو والاكتمال رغم النزعات الاستعمارية لرأسماليتها المتوحشة في العالم بسبب نظرتها الليبرالية الفردية الأنانية.

إن الثورة الروسية وقيام الاتحاد السوفيتي تحت راية الاشتراكية الماركسية في القرن العشرين قد أحدث توازنًا في مفهوم الديمقراطية الغربية لأنه طور حقوق الإنسان الاجتماعية والاقتصادية تطويرًا كبيرًا في أوروبا وفي العالم فهي التي تشكل مضمون الديمقراطية الحقيقي في الحرية والمساواة والعدالة الاجتماعية.

obeikan.com